تقرير مجلس ادارة
اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان
للعام ٢٠٠٠

يسرنا أن نرحب بكم جميعا في هذا الاجتماع العادي للهيئة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان والذي تمثلون هيئته العامة.

إن الاتحاد يسعى دائما الى التقدم في مهامه التي أنشئ من اجلها لتحقيق إنماء اقتصادي متوازن بين القطاعات التي يتألف منها الاتحاد، ولتواصل الجهود في التنسيق مع الجهات الرسمية لتحقيق اهدافه.

وعليه نطلعكم فيما يلي على نشاط الاتحاد للعام ٢٠٠٠ وتطلعات الاتحاد للعام ٢٠٠١

لقد عمل الاتحاد على العناية بالشؤون الاقتصادية العامة وشارك في المناقشات التي جرت مع الهيئات الرسمية فيما يتعلق بالسياسة المالية العامة وكسر الجمود المسيطر على الحركة الاقتصادية وصندوق الضمان الاجتماعي سعيا لتحقيق نمو اقتصادي متوازن في مراحل تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية الداعية الى الانفتاح بين الدول العربية ودول العالم ، مما يتطلب جهدا مميزا من القطاع العام والقطاع الخاص لمواجهة التحديات المرتقبة وتحقيق المنافسة المطلوبة للحفاظ على مستوى اجتماعي واقتصادي سليم.

فبعد أن أنجزت لجنة الطوارئ التي شكلها الاتحاد مهامها وقد استعانت بخبراء اقتصاديين للتعمق بالدراسات والأبحاث وبلورة النظرية حول أسباب الأزمة الاقتصادية وتطورها والتي اصبحت تشكل خطرا على الاقتصاد الوطني والمجتمع اللبناني ، وبعدما شاركت لجنة الطوارئ في اجتماعات عدة مع المسؤولين ، وتقدمت بتقرير تضمن مقترحات بالحلول والتوجه الصائب لكسر الجمود المسيطر على الوضع الاقتصادي ،

قام الاتحاد بعرض ما تضمنه التقرير على الجهات الرسمية المختصة للتنسيق معها في ايجـاد السبل المناسبة للتوجه نحو انماء اقتصادي متوازن، وتحديد الوسائل الآيلة الى تعزيز القـدرة التنافسية لعوامل الانتاج ، وخلق فرص عمل جديدة وجو استثماري ملائم.

وبعد تراجع النمو الاقتصادي المتسارع، شارك الاتحاد في اعمال اللجان الرسـمية وتـدعيم الاقتصاد الوطني وتطويره ، ودعا الهيئات الاقتصادية للمشاركة في ايجاد الحلـول المناسـبة لمشاكل القطاعات الانتاجية المتفاقمة، وكلف لجنة تنفيذية لمتابعة الأوضاع الاقتصادية وتحديد المواضيع والأهداف والمطالب التي ترى من المناسب عرضها في مؤتمر اقتصادي عام مـع الهيئات الاقتصادية ضمن مذكرة شاملة تعرض على الجهات الرسمية للبت بها .
وتقدم الاتحاد مع الهيئات الاقتصادية بهذه المذكرة الى الحكومة اللبنانية، فلاقت تجاوبا مـن قبل الحكومة التي بادرت بدورها الى اتخاذ القرارات المناسبة والخطوات الاصلاحية الجريئة خاصة فيما يتعلق بتحديث الهيكلية الادارية في الـضمان الاجتمـاعي والرسـوم الجمركيـة وتشجيع الاستثمار في لبنان ومواصلة الاصلاح الاداري الذي من شأنه ان يرسي الاقتـصاد اللبناني على اسس سليمة تخلق المناخات المناسبة للاستثمار ولتحقيق النمو المـستدام وخلـق فرص عمل جديدة.

<u>على الصعيد الاقتصادي :</u>

قام الاتحاد باجتماعات دورية مع معالي وزير الاقتـصاد والتجـارة للبحـث فـي الـشؤون الاقتصادية والمواضيع المتعلقة بالتنسيق بين الغرف اللبنانية والوزارة في أمور عدة وجـرى التداول في هذه الاجتماعات في الأمور التالية :

- أشاد الاتحاد باجراءات الحكومة ولاسيما تخفيض الرسوم الجمركية ، خاصة وانها تنعش الحركة الاقتصادية وان الاتحاد يدعم ويطالب بمتابعة الحكومة فـي هـذا التوجه من الانفتاح ضمن حلقة متكاملة ومتناسقة.
- تخفيض رسوم الاتصالات وتشجيع قطاع الاتصال الالكتروني لتطوير العمل فـي التكنولوجيا الجديدة
- الضمان الاجتماعي ، وتناول البحث تخفيض الاشتراكات عن كاهـل اصـحاب العمل والذي يؤدي تاليا الى زيادة تشغيل اليد العاملة اللبنانية والى خلـق فـرص عمل جديدة في الميادين المختلفة . وفي هذا الاطار دعا الى تعزيـز أوضـاع

الضمان وتصويبها لكي يقوم بالمهام الموكولة اليه على الصعيد الاجتماعي نظـرا الى ان غالبية المواطنين تستفيد من هذا القطاع.

- وطالب الاتحاد بالاسراع في التسوية الضريبية على المؤسسات والتي من شـأنها ان تؤمن استمرارية عمل هذه المؤسسات وأن اكثريتها مـن الحجـم المتوسـط والصغير ولاتي تضمن عددا كبيرا من العمال
- الاتفاقات التجارية ، طالب الاتحاد بالاشراف على الاجتماعات التي تحصل علـى هذا الصعيد وبدعم هذا الاتفاقات وتفيلها من أجل أن تؤدي الى النتيجة المتوخـاة وهي زيادة الصادرات اللبنانية وتعزيز الحركة التجارية.
- العلاقات مع العراق: دعا الاتحاد الحكومة الى تعزيـز العلاقـات الاقتـصادية اللبنانية العراقية خاصة وانه يعتبر ان سوق العـراق هامـا بالنـسبة لتنميـة الصادرات اللبنانية، وتمنى دعم القطاع الخاص في هذا المجال.
- المعلوماتية واهميتها في الاقتصاد الجديد ، وتمنى وزير الاقتـصاد والتجـارة ان يكون للاتحاد دور هام بالتنسيق مع مركز المعلومات في الوزارة وتطويره وتفعيل العلاقة بين الوزارة والاتحاد في كل ما يؤدي الى تنمية الاقتصاد الوطني والتبادل الاقتصادي مع الدول الأخرى وتشجيع الاستثمارات.

وقد شارك الاتحاد في اجتماعات اللجان الاقتصادية المشتركة : اللبنانية الاماراتية ، اللبنانية الايرانية ، اللبنانية المصرية التي جرت في وزارة الاقتصاد والتجارة .

كما شارك في مشروع الفعالية التجارية التي تشارك فـي تنظيمـه وزارة الاقتـصاد والتجارة مع المؤسسات الرسمية الأخرى لتنمية الصادرات وتطوير ادارات الدولة.

- على صعيد الشؤون الاجتماعية

بحث الاتحاد في مشاكل الضمان الاجتماعي مع وزير العمل وطالب :

- بالعمل على خفض نسبة الاشتراكات المفروضة على اصحاب العمل
- الاسراع في تحديث وتطوير ومكننة عمل الضمان
- الطلب الى جميع المعنيين التريث بادخال اية فئات جديدة الى صـندوق الـضمان قبل الانتهاء من عملية التدقيق لتحديد كلفة ومصادر تغطية ادخال هذه الفئات.
- العودة الى الاشتراكات التي كانت قائمة عام ١٩٨٩ أي ٢٣% بـدلا مـن ٣٨% التي اقرت استثنائيا لمدة سنة واحدة.
- تفعيل عمل اللجنة المالية للبحث في توظيفات أموال الضمان وغيرها من الأمـور المالية

وقد وعد وزير العمل بتطوير ادارة صندوق الضمان الاجتماعي وتحديثه واتخاذ الاجراءات المناسبة بهذا الشأن في فترة لا تتعدى شهر حزيران ٢٠٠١

- **على صعيد الزراعة**
- قامت اللجنة الزراعية بوضع دراسة حول دعم الصادرات الزراعية بمشاركة خبراء ، وتقدم الاتحاد بمشروع دعم للصادرات الزراعية الى الحكومة اللبنانية، ورصدت الحكومة في موازنة العام ٢٠٠١ بندا لهذه الغاية ، وبادرت الحكومة الى اتخاذ التدابير المناسبة لوضع سياسة لتطوير الزراعة في لبنان وتنمية الصادرات الزراعية.

- شارك الاتحاد مع وزارة السياحة ووزارة المغتربين والمجلس الاغترابي اللبناني في تنظيم المؤتمر الأول لرجال الأعمال اللبنانيين المغتربين والمتحدرين الذي اقيم في الفترة ٥-٧ حزيران في بيروت ، وشارك فيه عدد كبير من اللبنانيين المغتربين القادمين من مختلف انحاء العالم.

- وشارك الاتحاد في اجتماعات مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في الدورة ٨٩ المنعقدة في المغرب ، وتضمنت بنود جدول اعمال الدورة تقديم ترشيحات لمنصب الأمين العام ، ورشح الاتحاد مدير عام غرفة بيروت وجبل لبنان لهذا المنصب.

- كما شارك في مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في جنيف في أوائل شهر حزيران ٢٠٠٠ والملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثالث ، برلين ٢٩-٣٠ حزيران ٢٠٠٠

- في تطوير العلاقات مع الغرف العربية والأجنبية قام الاتحاد بـ:

- توقيع اتفاقية تفاهم مع غرفة صناعة الزرقاء
- توقيع مذكرة تفاهم لانشاء مجلس رجال اعمال لبناني سعودي مع مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بالأحرف الأولى .
- تطوير وتفعيل عمل مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني ووضع استراتيجية عمل للمرحلة القادمة بعد تولي الرئيس عدنان القصار رئاسة المجلس .

وقام الاتحاد باستقبال وفود من غرف عربية وأجنبية كما قام باعداد اجتماعات ثنائيـة لتنميـة التبادل التجاري معها وتشجيعها على الاستثمار في لبنان .

برنامج عمل الاتحاد للعام ٢٠٠١

سيتابع الاتحاد مسعاه في :

١- تنظيم الادارة العامة للاتحاد لتفعيل عملها وزيادة انتاجيتها

٢- متابعة الاهتمام بالقضايا العامة ، المشتركة ، الوثيقة الصلة بالعلاقة مـع الدولـة كتمثيل الغرف ، واجراء المفاوضات ، والمطالبة واقتـراح الحلـول للمـشاكل العالقة، الخ ... خاصة متابعة توصيات لجنة الطوارئ الاقتصادية.

٣- انشاء مركز للدراسات والاستشارات والنشر يأخذ على عاتقه :

أ - اصدار مجلة أو نشرة موحدة باسم الاتحاد تشمل نشاطات الغرف اللبنانية وتبرز الوضع الاقتصادي الـسائد، وتعـرض المـستجدات بالاطار الذي يفيد المنتسبين الى الغـرف، وتمثـل الـرأي الموحـد للغرف.

ب - القيام بالدراسات والأبحاث : بتجهيز مركز للدراسات والأبحاث الاقتصادية وتوفير البيانات الاحصائية، وتقديم المشورة في المجالات الاقتصادية والمالية والادارية الخ... وفقا للحاجة .

ج - تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات والمحاضرات

٤- الارتباط بشبكة معلومات داخلية بين الغرف وبين الاتحاد والغرف للاتصال فيما بينها، والنظر في امكانية التواصل مع المؤسسات الرسـمية فـي هـذا المجـال للحصول على المعلومات التي يحتاج اليها الاتحاد لتكوين صورة واضـحة عـن سير العمل فيها وكيفية الاستفادة من معلوماتها ، وتجهيز الاتحاد بمـا تقتـضيه الحاجة الى ذلك.

٥- الاطار الخارجي :

أ- متابعة وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع الغرف العربية والأجنبية
ب- عقد اتفاقات وبروتوكولات تعاون مع الغرف العربية والأجنبية
ج - توثيق العلاقات مع المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة
د- الاهتمام بالمعلوماتية وتبادل المعلومات ، والارتباط بشبكة خارجية مشتركة للمعلومات (مع الغرف الأوروبية والمتوسطية والعالمية)

مع امكانية تشكيل لجان استشارية عند الحاجة ، لتقديم المشورة في المواضيع والمجالات التي تقتضيها حاجة العمل ، وظروف الممارسة.

واننا اذ نعرض على حضرتكم ما تقدم ، نرجو اتخاذ القرار بابراء ذمة مجلس الادارة عن اعماله لعام ٢٠٠٠ والتفضل باقرار برنامج عمل ومشروع موازنة الاتحاد للعام ٢٠٠١ المعروضة عليكم والموافق عليها من قبل مجلس ادارة الاتحاد.